الأمم المتحدة

TD/B/C.II/ISAR/79

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
28 October 2016
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الثالثة والثلاثون
جنيف، ٤-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثالثة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

GE.16-18844(A)
1618844

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – الاستنتاجات المتفق عليها ٣

ألف – التنفيذ العملي لرصد امتثال وإنفاذ متطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات من أجل إبلاغ عالي الجودة ٣

باء – تعزيز دور الإبلاغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دمج المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات ٤

جيم – مسائل أخرى ٤

ثانياً – الموجز الذي أعدّه الرئيس ٥

ألف – البيانات الافتتاحية ٥

باء – التنفيذ العملي لرصد امتثال وإنفاذ متطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات من أجل إبلاغ عالي الجودة ٨

جيم – تعزيز دور الإبلاغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دمج المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات ١٠

دال – مسائل أخرى ١٦

ثالثاً – المسائل التنظيمية ١٩

ألف – انتخاب أعضاء المكتب ١٩

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ٢٠

جيم – نتائج الدورة ٢٠

دال – اعتماد التقرير ٢٠

المرفقات

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين ٢١

الحضور ٢٢

مقدمة

١- عُقِدت الدورة الثالثة والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في قصر الأمم في جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦[(١)].

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

ألف- التنفيذ العملي لرصد امتثال وإنفاذ متطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات من أجل إبلاغ عالي الجودة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢- رحّبت الوفود المشاركة في الدورة الثالثة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بنتائج مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر الذي يعقد كل أربع سنوات. وسلّطت الدورة الضوء على أهمية إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى الدور الحاسم الذي يؤدّيه الإبلاغ المالي وغير المالي في رصد تنفيذ تلك الأهداف، وتحسين الاستقرار المالي، وتهيئة بيئة استثمارية مؤاتية، وتيسير الشفافية والإدارة الرشيدة. وأحاطت الوفود علماً بالاتجاه المتطور لدور الإبلاغ عن الاستدامة في جدول أعمال المحاسبة والإبلاغ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وكذا بالحاجة إلى تكييف بيئات الإبلاغ من قِبل الشركات مع ما أفرزته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من متطلبات جديدة. كما شددت على الحاجة إلى بناء القدرات في هذا المجال وعلى أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة.

٣- وشدّد فريق الخبراء على الدور الحاسم الذي تؤديه النظم الوطنية لرصد الامتثال والإنفاذ فيما يتعلق بتحقيق الإبلاغ العالي الجودة. وناقش التطورات الأخيرة في هذا المجال، واستعرض التقدم الذي أحرزه الأونكتاد، بالتنسيق مع الفريق الاستشاري خلال فترة ما بين الدورتين، بشأن وضع الصيغة النهائية لورقة المناقشة المعنونة "رصد الامتثال والإنفاذ من أجل إبلاغ عالي الجودة من قِبل الشركات: إرشادات بشأن الممارسات الجيدة". وشدّد فريق الخبراء على أهمية الوثيقة وحسن توقيت صدورها في تعزيز بناء القدرات في هذا المجال في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي ختام المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال، طلب الفريق إلى الأونكتاد إدراج التعليقات - التي أبدتها الوفود والاقتراحات التي

(١) يمكن الاطّلاع على البيانات التي قدمت في الاجتماع على الرابط الإلكتروني التالي: http://isar.unctad.org/isar32/isar-32-presentations/ (يمكن الاطلاع عليها اعتباراً من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

قدمتها خلال الدورة في مشروع الوثيقة ونشرها بوصفها وثيقة توجيهية تنشر على نطاق واسع. كما طلبت الوفود إلى الأونكتاد مواصلة تيسير تقاسم الممارسات الجيدة في هذا المجال المحفوف بالتحديات، بطرق منها إعداد دراسات حالات قطرية إضافية.

باء- تعزيز دور الإبلاغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دمج المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤- استعرضت الوفود في الدورة الثالثة والثلاثين للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التطورات الحديثة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، بما فيها المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية، وناقشت التحديات الرئيسية في هذا المجال، مثل عدم موثوقية الإبلاغ عن الاستدامة وعدم قابليته للمقارنة على الصعيد الدولي، وأهمية الاتساق مع أطر الإبلاغ المالي. واتفقت على أنه بإمكان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطارها المتعلق بالرصد تمهيد السبيل لوضع نهج متكامل للإبلاغ من قِبل الشركات، وتحسين الإبلاغ عن الاستدامة ومواءمته وتعزيز فائدته في عملية صنع القرار، وتقييم مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب فريق الخبراء عن تقديره لعمق المداولات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال واتساع نطاقها ونوعية مذكرة القضايا التي أعدها الأونكتاد بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل تيسير المناقشات بهذا الخصوص. ودعا الأونكتاد إلى أن ينهض، بالتعاون مع الفريق الاستشاري، بعمله المتعلق باختيار عدد محدود من المؤشرات الأساسية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة بهدف تيسير مواءمة الإبلاغ عن الاستدامة، بما يتماشى مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته، وذلك لوضع وثيقة توجيهية تساعد الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز دور الإبلاغ من قِبل الشركات في آلية رصد أهداف التنمية المستدامة. وطلب الفريق إلى الأونكتاد مواصلة تيسير الحوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية والمبادرات المتخذة في مجال الاستدامة والإبلاغ عن الأهداف، وكذلك بين صانعي السياسات المعنيين وواضعي معايير المحاسبة ومعدّي ومستعملي الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة والهيئات الإحصائية ووكالات التنمية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة، لتحسين جدوى الإبلاغ عن الاستدامة بالنسبة إلى أصحاب المصلحة ولتعزيز دوره في نظام رصد أهداف التنمية المستدامة.

جيم- مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥- رحبت الوفود المشاركة في الدورة الثالثة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بما أحرزته الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ أداة الأونكتاد للتطوير المحاسبي. واتفقت على جدوى هذه الأداة في تقييم الاحتياجات الوطنية من

حيث الموارد التنظيمية والمؤسسية والبشرية لتحقيق إبلاغ عالي الجودة، وفي وضع خطط عمل ومبادرات لبناء القدرات من أجل تعزيز بيئتها المتصلة بالإبلاغ من قِبل الشركات. وشجّع فريق الخبراء أمانة الأونكتاد على أن تواصل تحديث أداة التطوير المحاسبي، بناء على تعليقات الدول الأعضاء على التنفيذ العملي، وكذا التصدي للتحديات الجديدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة. كما طلب إلى الأونكتاد أن يواصل إذكاء التوعية بتوافر أداة التطوير المحاسبي للمضي في تعزيز تطبيقها من جانب الدول الأعضاء الأخرى. وفي هذا الصدد، أعربت العديد من الوفود عن رغبتها في العمل مع الأونكتاد على تنفيذ أداة التطوير المحاسبي في بلدانها.

٦- وعلاوة على ذلك، استعرضت الوفود التقدم الذي أحرزه الأونكتاد خلال فترة ما بين الدورات بشأن تنفيذ مشروع المساعدة التقنية – المعنون "مساعدة صانعي السياسات في البلدان النامية على صياغة سياسات وطنية لتنظيم المشاريع من خلال تنفيذ أطر سياساتية لتنظيم المشاريع"، ويتضمن عنصراً بشأن الإدماج المالي والمحاسبة بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. وأعرب فريق الخبراء عن تقديره لأمانة الأونكتاد على مبادرتها إلى إطلاق مسار العمل الهام هذا التي تقوم على ما أنجزه فريق الخبراء سابقاً فيما يتعلق بالمحاسبة والإبلاغ المالي من قِبل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. واتفق فريق الخبراء على أن المحاسبة تؤدي دوراً حاسماً في تيسير حصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل الذي قد يمكنها من التوسع وخلق فرص العمل والإسهام في النمو المستدام والشامل للجميع. وشجّع فريق الخبراء الأونكتاد على مواصلة العمل بشأن تعزيز التثقيف والإدماج الماليين لدعم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل، وعلى المساعدة في بناء قدرات الهيئات التنظيمية وأصحاب المشاريع في مجال المحاسبة في قطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. وطلب إلى الأونكتاد أن يقدم معلومات محدثة عن هذه المبادرة في الدورة الرابعة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

ثانياً- الموجز الذي أعدّه الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

٧- قال الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية إن الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، المعقودة في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٦، أكدت من جديد الدور الإيجابي للإبلاغ عالي الجودة من قِبل الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن فريق الخبراء شكّل منتدى مناسباً لمعالجة قضايا الإبلاغ المالي وغير المالي بغرض تسريع التنمية الاقتصادية. وسلّط الأمين العام الضوء على الحاجة إلى مواءمة أطر الإبلاغ باعتبارها من التحديات الرئيسية التي تعترض تحقيق موثوقية الإبلاغ عن الاستدامة وقابليته للمقارنة. وأعلن الأمين العام تجديد مذكرة التفاهم

بين الأونكتاد واتحاد المحاسبين الدولي وقال إنه ينبغي تسخير المساهمات المشتركة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق الأهداف.

٨- وقدّم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد وصفاً للدور الذي يضطلع به الإبلاغ من قِبل الشركات في إطار السياق الأوسع لولاية المنظمة في مجالي الاستثمار وتطوير المشاريع. ولقد سُجّلت نقلة نوعية من التحرير والعولمة إلى التنمية المستدامة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الإبلاغ من قِبل الشركات. وينبغي أن يدرج الإبلاغ من قِبل الشركات العناصر البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الأداء التي تعدها الشركات. ويتطلب هذا التحول تضافر الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة ووضع نهج متسق إزاء السياسات المترابطة يغطي الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا بد أيضاً من بناء القدرات على الصعيد العالمي من أجل تيسير تنفيذ السياسات والصكوك الموجّهة نحو الاستدامة، بما في ذلك معايير الإبلاغ من قِبل الشركات، تنفيذاً ناجحاً. وللبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية احتياجات محددة من حيث بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، يتعين تحديث أداة التطوير المحاسبي لكي تواكب الاتجاهات الحديثة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة.

٩- وبحث المشاركون في حلقة النقاش الرفيعة المستوى المتعلقة بدور المحاسبة لأغراض التنمية المستدامة، تأثير أهداف التنمية المستدامة على المحاسبة والإبلاغ واستعرضوا التطورات الأخيرة في الإبلاغ من قِبل الشركات، مع التركيز على تنفيذ المعايير والمدونات العالمية. كما نظرت المناقشة في وجهات نظر الهيئات التنظيمية الوطنية وصانعي السياسات وواضعي المعايير ووكالات التنمية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة.

١٠- وأكّد المشارك في حلقة النقاش عن اتحاد المحاسبين الدولي من جديد دعم مهنة المحاسبة العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشدد على قدرة المهنة على أن تساهم بصورة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف ٤ و٥ و٨ و٩ و١٢ و١٣ و١٦ و١٧. ودعا الاتحاد إلى اعتماد إبلاغ ملهم عن أهداف التنمية المستدامة يكفل قبولها طوعاً على الصعيد العالمي.

١١- وشدّد المشارك في حلقة النقاش عن المجلس التقني الكولومبي للمحاسبة العامة على أهمية مهنة المحاسبة في تحقيق الأهداف وعلى الحاجة إلى إذكاء الوعي بها لدى جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني. ويمكن زيادة إدماج الأهداف في الاستراتيجيات التجارية للقطاع الخاص، ومن ثم يُرحَّب بوضع مبادرات لبناء القدرات في مجال الإبلاغ غير المالي.

١٢- وتطرّق المشارك في حلقة النقاش عن المفوضية الأوروبية إلى التشريعات التي اعتُمدت على صعيد الاتحاد الأوروبي بشأن الإبلاغ غير المالي وتنكب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ترجمتها إلى سياسات وطنية. وعند صياغة تشريعات من هذا القبيل، ينبغي إيجاد توازن بين الإفصاحات الفعالة والسديدة من جهة، وتفادي تحميل كيانات الإبلاغ أعباء إدارية مفرطة من جهة أخرى.

١٣- ويرى المشارك في حلقة النقاش عن الفريق الاستشاري الأوروبي للإبلاغ المالي أن من الضروري اعتماد معايير وتشريعات لخدمة المصلحة العامة، بما في ذلك أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والحكومة والمجتمع ككل، على ألا يعوق ذلك في الوقت ذاته الاستقرار المالي أو النمو الاقتصادي.

١٤- وقدم المشارك في حلقة النقاش عن وزارة المالية في غامبيا مثالاً على وضع سياسات وطنية فيما يتعلق بالإبلاغ من قبل الشركات، وشدّد على اعتماد بلده للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تعزيز الشفافية والقابلية للمقارنة، في حين أن المشارك عن مركز إصلاح الإبلاغ المالي التابع للبنك الدولي أشار إلى أهمية العمل الجاري فيما يتعلق بتقديم الدعم لبناء القدرات في مجال الإبلاغ العالي الجودة من قِبل القطاع العام. وبالإضافة إلى توفير قدرات محلية كافية، يجب التحلي بحسن النية السياسية اللازمة لإيجاد بيئة إبلاغ عالي الجودة، وينبغي النظر في دور الحوافز الإيجابية، مثل تحسين فرص الحصول على رأس المال.

١٥- وأبرز ممثل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة دور المعايير المنسقة دولياً في الإبلاغ من قِبل الشركات لمعالجة الانتقال نحو التنمية المستدامة. وأيد المجلس عمل الأونكتاد بشأن تعزيز إبلاغ الشركات الموجه إلى التنمية المستدامة. وتطرّق المشارك في حلقة النقاش عن شركة "بلو أوركارد" إلى دور أصحاب المصلحة المستثمرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى ضرورة وضع معايير وأساليب قياس مناسبة لتعزيز مساهمة الشركات العامة والخاصة في التنمية المستدامة، في حين قال المشارك عن مجلس تحقيق الاستقرار المالي إن المعايير العالية الجودة تؤدي دوراً أساسياً في دعم الاستثمار المستدام وقدرة المؤسسات المالية على الصمود وإرساء نظام مالي مفتوح وشامل.

١٦- وخلال المناقشة، بحث بعض الخبراء وسائل تطبيق الإبلاغ عن الاستدامة في سياق كيانات القطاع العام والكيانات غير الربحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واقترح آخرون ألا يقتصر الانتقال إلى التنمية المستدامة على تحوّل في الإبلاغ من قِبل الشركات بل أن يشمل أيضاً تحوّلاً عاماً في كيفية أداء الأعمال التجارية على نحو تبدي فيه الشركات مسؤولية اجتماعية أقوى والتزاماً أشد بإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسلّط ثُلّة من المشاركين الضوء على الحاجة إلى إدارة عادلة وفعالة للهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير وأثنوا على دور فريق الخبراء في إتاحة منتدى مفتوح وشامل لإجراء المناقشات بغرض دعم التقدم نحو إنشاء بيئة إبلاغ عالي الجودة.

باء- التنفيذ العملي لرصد امتثال وإنفاذ متطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات من أجل إبلاغ عالي الجودة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٧- لدى تقديم هذا البند من جدول الأعمال، سلّط رئيس فرع المشاريع التابع للأونكتاد الضوء على مساهمة فريق الخبراء في رصد الامتثال والإنفاذ. المتواصلة وخلال فترة ما بين دورات فريق الخبراء، صاغت أمانة الأونكتاد، بالتعاون مع الفريق الاستشاري المعني برصد الامتثال والإنفاذ، ورقة مناقشة بعنوان "رصد الامتثال والإنفاذ فيما يتعلق بالإبلاغ عالي الجودة من قِبل الشركات: إرشادات بشأن الممارسات الجيدة"، أُعدت استجابة لطلب قدمته الدول الأعضاء في الدورة الحادية والثلاثين لفريق الخبراء.

١٨- وفي حلقة النقاش بشأن بند جدول الأعمال، شدّد المشارك فيها عن مجلس الإبلاغ المالي في نيجيريا على دور نظم رصد الامتثال والإنفاذ الفعالة في بلوغ بيئة إبلاغ عالي الجودة تمكِّن من تحقيق التنمية المستدامة. ولقد اعترضت بعض التحديات، مثل ضمان وضع إطار مؤسسي وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية وإتاحة نظم مستقلة لتسوية المنازعات، تنفيذ هذه النظم. وفي المقابل، لاحظ ممثل لمجلس الإبلاغ المالي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية أهمية إجراء حوار تمكيني بين أصحاب المصلحة في إطار نظام رصد الامتثال والإنفاذ، واعتماد نهج قائم على المخاطر إزاء رصد إجراءات الإنفاذ وضمان اتساقها. واقترح ممثل المجلس إدراج هذه العوامل كمبادئ في ورقة المناقشة المذكورة أعلاه.

١٩- وقدم المشارك في حلقة النقاش عن هيئة الأسواق المالية (كينيا)، وصفاً لعملية تنفيذ هذا النظام في بلده، حيث يجري إنشاء جهاز تنظيمي مستقل للإشراف على مراجعي الحسابات، وقُدّمت حوافز، شملت تعويضات، لتعزيز الامتثال للإطار الوطني للإبلاغ من قِبل الشركات.

٢٠- ووضع المشارك في حلقة النقاش عن مجلس الإشراف على المصلحة العامة مسألة رصد الامتثال والإنفاذ في سياق الدور الذي يضطلع به الإبلاغ من قبل الشركات كمنظّم للمصلحة العامة، من خلال تعميم المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركات على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع. ولدعم هذه المصلحة العامة ينبغي أن تسعى نظم رصد الامتثال والإنفاذ إلى وضع هيكل تمويل مستقل والنظر في وضع نظم محددة لكيانات المصلحة العامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢١- وشرح المشارك في حلقة النقاش عن معهد سنغافورة للمحاسبين القانونيين خلال تقديم عرضه كيف أن سنغافورة اعتمدت على التعاون بين القطاعين العام والخاص لإنفاذ الامتثال وإنشاء بيئة للإبلاغ العالي الجودة. وشملت الأعمال التي اضطلع بها المعهد إقامة شراكة مع الهيئة التنظيمية للمحاسبة والشركات في سنغافورة لإنشاء لجنة الإشراف على المحاسبين العامين واللجنة

الفرعية المعنية بممارسة الرصد، باعتبارهما مثالين على ترتيبات مؤسسية مهمة بالنسبة إلى هذه النظم في بلد نام.

٢٢- وفيما يتعلق بنشر الممارسات الوطنية الجيدة، تطرقت المشاركة في حلقة النقاش عن أكاديمية الإدارة المالية الملحقة بوزارة المالية في أوكرانيا، إلى التحديات التي تعترض تنفيذ نظم رصد الامتثال والإنفاذ في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن المهم مراعاة عوامل من قبيل التحول الاقتصادي وحجم الاقتصاد الموازي وعدم شفافية التدفقات المالية والحاجة إلى كفالة استقلال السلطة المكلّفة برصد الامتثال والإنفاذ. وقيّمت المشاركة الصلة بين ورقة المناقشة وتنفيذ أداة التطوير المحاسبي وقدمت مدخلات موضوعية من أجل تطوير مبادرات الأونكتاد لبناء القدرات في مجال الإبلاغ من قِبل الشركات. وشملت الأفكار التي طرحتها اقتراحاً بمواءمة ورقة المناقشة مع الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة والعناصر ذات الصلة من أداة التطوير المحاسبي.

٢٣- وقدم المشارك في حلقة النقاش عن رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين موجزاً للعناصر الرئيسية التي يتكوّن منها نظام فعال لرصد الامتثال والإنفاذ وشدّد على دور التفتيش وضمان الجودة. ومن الضروري الأخذ بنهج تدريجي حيال حالات عدم الامتثال وتعزيز ثقافة الجودة ومطالبة الشركات بتقديم خطط عمل ترمي إلى التحسين وتنفيذها. ومن أجل تنفيذ هذا النظام، يتعين ضمان اتساق المنهجية ومراعاة الاعتبارات المتعلقة بعمليات الاستعانة بمصادر خارجية وتحقيق التوازن بين نطاق التنظيم والتركيز المحدّد لرصد الامتثال والإنفاذ في تطبيق معايير الإبلاغ وحماية المصلحة العامة.

٢٤- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحّب العديد من المشاركين في حلقة النقاش بنشر ورقة المناقشة التي أعدها الأونكتاد بشأن رصد الامتثال والإنفاذ، وكذلك بالتزام فريق الخبراء المتواصل بتيسير المناقشات ونشر الممارسات الجيدة بشأن هذه المسألة. وأعربت الأمانة عن تقديرها للمساهمات التي وردت من الوفود المشاركة في الدورة بشأن الوثيقة التوجيهية وأشارت إلى أنها ستسعى إلى وضع اللمسات الأخيرة على ورقة المناقشة وإجراء دراسات حالات.

٢٥- وفيما يتعلق بالتنفيذ العملي لنظم رصد الامتثال والإنفاذ، ظهرت تحديات عند تنظيم الشبكات العالمية لشركات مراجعة الحسابات، مثل حالة أنشطة مراجعة الحسابات التي اضطلعت بها الكيانات على نحو مشترك في أكثر من بلد واحد. ولا بد من تعزيز التعاون بين النظم الوطنية لرصد الامتثال والإنفاذ لتذليل العقبات القائمة. وعلاوة على ذلك، يمكن تعبئة التعاون بين هذه النظم، وبخاصة على الصعيد الإقليمي، لضمان التقيد بالمعايير في الحالات التي قد يعتريها غموض قضائي. ومن المهم إنشاء عملية لوضع معايير عالية الجودة تدعم هذه النظم.

٢٦- وفيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية للقطاع العام، مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا بد من اعتماد تشريعات توفّر الدعم القانوني لهذه المعايير. وشجّع المشاركون الأونكتاد

على الاستمرار في إعداد دراسات حالات إضافية بشأن التحديات التي تعترض تحديداً تنفيذ نظم رصد الامتثال والإنفاذ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٧- وعلاوة على ذلك، غالباً ما تكون هذه النظم موجّهة نحو الكيانات المسجلة في سوق الأوراق المالية أو الكيانات الكبيرة غير المسجلة فيها؛ وينبغي لصانعي السياسات أن ينظروا أيضاً في الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في معظم الاقتصادات. وإجمالاً، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الرغم من حجمها، جزءاً كبيراً من أنشطة القطاع الخاص، ومن ثم ينبغي توسيع المسائل المتعلقة بامتثال المعايير لتشمل هذه أيضاً.

جيم- تعزيز دور الإبلاغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دمج المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٨- لدى تقديم هذا البند من جدول الأعمال ومذكرة الأمانة (TD/B/C.II/ISAR/78)، سلّط أحد ممثلي أمانة الأونكتاد الضوء على الدور الحاسم الذي يؤديه الإبلاغ من قِبل الشركات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢]. ويمكن للتقارير المقدمة من الشركات تزويد أصحاب المصلحة بوسائل رصد الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للشركات. وقد عززت أهداف التنمية المستدامة المطالبة بمواءمة الإبلاغ عن الاستدامة وبجعل المعلومات المقدمة من الشركات قابلة للمقارنة.

٢٩- وفي حلقة النقاش بشأن بند جدول الأعمال، سلَّط المشارك فيها عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الضوء على أهمية تعميم ونشر تقارير الشركات عن الاستدامة وأطلع المشاركين على بعض نتائج عمله بشأن تعزيز الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقارير الاستدامة. ويشكل استهلاك المياه والطاقة وإدارة النفايات وانبعاثات غاز الاحتباس الحراري مجالات معلومات بيئية مشتركة بين جميع تقارير الاستدامة لا عنى عنها لفهم المسلك الذي تسلكه الشركات حيال الاستدامة. ويتمثّل أحد أهداف البحث الرئيسية في إظهار الصلة بين ممارسات الإفصاح وأهداف التنمية المستدامة وإرشاد الكيانات إلى سبل عرض البيانات ذات الصلة في تقارير الاستدامة تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، وحّد برنامج الأمم المتحدة للبيئة قواه مع الأونكتاد من أجل العمل على وضع دليل للبيانات الفوقية لقياس مؤشر البيانات ١٢-٦-١ على أساس المعارف القائمة وبإشراك شبكات خبراء كل واحدة من الوكالات.

(٢) يستخدم مصطلح الإبلاغ من قبل الشركات بمعناه الواسع، بما فيه الإبلاغ المالي وغير المالي. ويعنى الكيانات من جميع القطاعات، بما فيها الشركات المسجّلة والشركات غير المسجلة والمصارف وشركات التأمين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيانات القطاع العام.

٣٠- وحدّدت المشاركة في حلقة النقاش عن وزارة الشؤون الخارجية الهولندية الاحتياجات الجديدة التي يتطلّبها إشراك القطاع الخاص وتستحثها أهداف التنمية المستدامة. وشدّدت على أهمية جعل سلاسل القيمة العالمية مستدامة ونهج سلوك تجاري مسؤول كمنطلق لتحقيق الأهداف، وكذا على أهمية وجود تعاون دولي واتساق السياسات. واقترحت أن يجتمع صانعو السياسات والمحاسبون ليفهم كل منهما لغة الآخر من منظور توحيد الإبلاغ عن الاستدامة وإطار رصد أهداف التنمية المستدامة.

٣١- وسلّم المشارك في حلقة النقاش عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بضرورة تضافر جهود الرصد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكّل المحاسبة المتعلقة بالاستدامة في الشركات مصدراً قيماً للمعلومات الإحصائية ينبغي مواءمته مع رصد الأهداف على الصعيد الوطني. ومن المهم تطوير الشراكات التي من شأنها تيسير الحوار فيما بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الإحصائيون الوطنيون والخبراء في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادرات الاستدامة الرئيسية في الشركات.

٣٢- وسلّط المشارك في حلقة النقاش عن مشروع المحاسبة المتعلقة بالاستدامة، وهو برنامج تابع لمؤسسة الأمير تشارلز الخيرية، الضوء على أهمية الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين لقياس التقدّم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبانت دراسة استقصائية رفيعة المستوى أجراها البرنامج أن مواءمة الاستراتيجية مع الأهداف يتوقف على إدارة المخاطر وفهم الفرص التي تتيحها الأهداف. وعلى الرغم من تزايد عدد الإفصاحات، فإنه ينبغي سد النقص في البيانات. وشملت التوصيات المقترحة على الحكومات قياس الخطط الإنمائية الوطنية في ضوء الأهداف، وتعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية وتهيئة بيئة سياساتية تعزز تبادل البيانات بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني.

٣٣- واستعرض المشارك في حلقة النقاش عن مجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة التقدم الذي أحرزته منظمته في وضع معايير خاصة بكل قطاع للإبلاغ عن الاستدامة. وثمة طلب متزايد على الإفصاحات الفعالة، يثير تحديات أمام الشركات التي تواجه ضغط المستثمرين وهيئات التنظيم. وعلى الرغم من تركيز المستثمرين في غالب الأحيان على الأثر المالي، فإنهم باتوا على الأرجح أميل إلى النظر في المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية. وعلاوة على ذلك، لا بد من النظر في المسائل ذات الأهمية من حيث قطاعات محددة وممارساتها.

٣٤- وتحدّث المشارك في حلقة النقاش عن المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل عن تحسّن عوائد استثمارات الشركات التي تنظر إلى الإبلاغ من قِبل الشركات من منظور لا ينحصر في المعلومات المالية، وشدّد على أهمية مواءمة استراتيجيات توليد القيمة مع أهداف التنمية المستدامة. ويتعين لتحقيق الإبلاغ عالي الجودة من قِبل الشركات التركيز على بناء القدرات، بما في ذلك تنمية مجموعات المهارات المناسبة. وفي هذا السياق، تشكل أداة التطوير المحاسبي أساساً مفيداً لبناء القدرات.

٣٥- وفي معرض التعليق على الحالة الراهنة لإفصاحات الاستدامة، أفاد المشارك في حلقة النقاش عن مبادرة الإبلاغ العالمية بأن الوضع السائد في مجال الإبلاغ ما فتئ يزيد الطلب على تقديم إفصاحات مفصلة من جانب الشركات. وزادت آراء أصحاب المصلحة من غير المستثمرين عدد المسائل المادية، إذ إن هدف الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة يكمن في بيان أثر المنظمات الإجمالي على المجتمع والبيئة. وأشار المشارك إلى التزام الاتفاق العالمي للأمم المتحدة العلني بتجميع البيانات المتعلقة بإسهامات الشركات في بلوغ الأهداف وتنفيذ محتوى بوصلة أهداف التنمية المستدامة، وهي أداة تساعد الشركات على الإبلاغ عن مساهماتها في تحقيق الأهداف.

٣٦- وقالت المشاركة في حلقة النقاش عن مصرف التنمية البرازيلي إن المعلومات المالية الواردة في تقارير الشركات باتت غير كافية في سياق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي ألا يقتصر الإبلاغ عن الاستدامة على المجال البيئي، بل أن يشمل الأداء الاقتصادي والاجتماعي والإداري وتأثيره في المجتمع أيضاً. وفي رأيها، ينبغي أن تكون تقارير الاستدامة معيناً للمستثمرين والزبائن والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين المتأثرين بأنشطة الشركة في اتخاذ القرارات. وينبغي أن يكون الإبلاغ متكاملاً وأن تكون التقارير موجزة وقابلة للمقارنة وشاملة وموثوقة.

٣٧- ودعا المشارك في حلقة النقاش عن اتحاد المحاسبين الدولي القادة الماليين إلى تصور أهداف التنمية المستدامة كفرصة تجارية. وبدلاً من أن تركز المؤسسات التجارية على مزيد من الإبلاغ الذي يمليه الامتثال، ينبغي أن تصب اهتمامها على تحقيق نتائج قائمة على الالتزام. ومن الضروري وضع نهج من شأنه أن يساعد على الربط بين أهداف الشركات وأهداف التنمية المستدامة في سياق المخاطر المادية والفرص والآثار والقدرة على خلق القيمة مع مرور الوقت. وسيكون من المستصوب المواءمة عن كثب بين الإبلاغ المالي والإبلاغ غير المالي، ضماناً للاتساق بينهما.

٣٨- وقالت المشاركة في حلقة النقاش عن مبادرة الأعمال المسؤولة إن ديناميات الاقتصاد العالمي قد غيّرت دور القطاع الخاص وعزّزت قدرته المباشرة على التأثير في الاتجاهات والسياسات العالمية. وقدمت إطاراً متكاملاً يهدف إلى مساعدة المؤسسات التجارية على فهم قيمة استحداث ممارسات تجارية مسؤولة وتقييم مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٩- وقال المشارك في حلقة النقاش عن رابطة مراجعي الحسابات الدائمركية إن من المهم أن يكون للشركات غرض واضح من الإبلاغ عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إبقاء الاحتياجات الجديدة بسيطة وقائمة على أطر الإبلاغ الحالية، فضلاً عن ضمان الاتساق بين الإبلاغ المالي وغير المالي.

٤٠- وقالت المشاركة في حلقة النقاش عن شركة ديلويت إنها تؤيّد ربط الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة بمهمة الشركة ورؤيتها ومساعدة المؤسسات التجارية على فهم الكيفية التي

يمكن أن يساهم بها نشاطها الأساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، دون أن يطلب إليها اتخاذ إجراءات إضافية. وساقت عدة أمثلة على شركات في أوروبا الوسطى بدأت تقيّم مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤١- وتساءل أحد المشاركين عمّا إذا كان ينبغي للشركات أن تنظر في جميع الأهداف السبعة عشر أو أن تركز بالأحرى على أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية. وردّاً على ذلك، قال المشاركون في حلقة النقاش إن بوصلة أهداف التنمية المستدامة مفيدة في الربط بين مساهمات الشركات والأهداف ذات الصلة.

٤٢- وفيما يتعلق باستفسار أحد المشاركين عن البعد القانوني للمسؤوليات الشخصية وإنفاذها في سياق الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، قال أحد المشاركين في حلقة النقاش إن الالتزامات قد تختلف من قطاع إلى آخر، بيد أنه لا بد من توفير قدر من التنظيم يقوم على الاحتياجات اللازمة لبلوغ حد أدنى من الامتثال.

٤٣- وردّاً على طلب أحد الوفود الحصول على معلومات إضافية عن التنفيذ العملي للنظم من أجل تحقيق التوازن بين المخاطر والفرص لتحقيق إبلاغ مستدام، قال أحد المشاركين في حلقة النقاش إن الخطر يكمن في عدم تحقيق الأهداف، بينما يتيح اغتنام الفرص اتخاذ إجراءات من أجل الامتثال. وقال أحد الوفود إن التوجيهات المنسقة بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، بالاستناد إلى توصيات مختلف هيئات وضع المعايير وبتيسير التعاون فيما بينها، ستعود بالفائدة على جميع أصحاب المصلحة. وأكّد مشارك آخر في حلقة النقاش أهمية وضع مذكرات تفاهم مع أصحاب مصلحة آخرين، في حين قال أحد ممثلي أمانة الأونكتاد إن مهمة فريق الخبراء وهدفه الرئيسي يكمنان في مواءمة متطلبات الإبلاغ استناداً إلى مبادرات الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا المجال.

٤٤- وقال المشارك في حلقة النقاش عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس إن المعايير ينبغي ألا تطبق على الشركات فحسب، بل أيضاً على أي نوع من المنظمات التي تستجيب إلى احتياجات السوق وتؤيد تنفيذ السياسات العامة.

٤٥- وقدم المشارك في حلقة النقاش عن مؤسسة السعر الحقيقي تفسيراً لتعريف السعر الحقيقي يعتمد على أمثلة لمنتجات مختلفة تشمل التكاليف الاجتماعية والبيئية، وكذا سعر بيعها بالتجزئة. وقد يشكل الضغط الذي يمارسه المستهلكون لتخفيض السعر الحقيقي حافزاً للشركات للنظر في التنمية المستدامة بطريقة تتسم بقسط أوفر من المسؤولية.

٤٦- وقدّمت خبيرة الأونكتاد تحليلاً لـ ١٠٠ أكبر شركة مسجّلة ولممارسات إبلاغها البيئي والاجتماعي والإداري، علماً أن ٩٩ شركة منها اضطلع بنوع من الإبلاغ في هذا المجال. وتتباين ممارسات الشركات فيما يتعلق بالإبلاغ، وذلك وفقاً لموقع هذه الشركات الجغرافي وقطاع نشاطها. وكشف التحليل الذي أجرته الخبيرة عدداً من المؤشرات التي كثيراً ما كانت تُستخدم

في التقارير. ولن تحول هذه المؤشرات العالمية دون إبلاغ الشركات عن مجالات إضافية، بل هي اقتراحات لإجراء مناقشات لوضع مؤشرات أساسية ممكنة ترمي إلى تعزيز قابلية تقارير مختلف الشركات عن أهداف التنمية المستدامة للمقارنة.

٤٧- وشرح المشارك في حلقة النقاش عن منظمة الخدمات المالية (EMEIA) الاتجاهات الحالية في القرارات الاستثمارية، بما في ذلك ازدياد اهتمام المستثمرين بالمعلومات غير المالية. وبات الامتثال أكثر صعوبة على المؤسسات التجارية بسبب كثرة المبادئ التوجيهية؛ ولذلك، يقتضي الإبلاغ من قِبل الشركات استخدام لغة مشتركة. وقدّم الإبلاغ المتكامل، على سبيل المثال، رؤية شاملة لتوليد القيمة، بيد أنه لا بد من وجود مؤشرات مادية وموثوقة وقابلة للمقارنة لكي يستطيع إطار متكامل العمل. ولذا، فإن وضع خارطة طريق مشتركة لمؤشرات الاستدامة يمثّل عاملاً رئيسياً لتخفيف عبء الإبلاغ.

٤٨- وقال المشارك في حلقة النقاش عن مجلس معايير الإفصاح المتعلقة بالمناخ إن أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ من قِبل الشركات تستهدف جهات مختلفة ولها أهداف متباينة ومستويات تجميع متفاوتة. وفي هذا الصدد، تشمل التحديات الرئيسية التي تعترض مواءمة مؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة مع البيانات الواردة في تقارير الشركات أوجه الاختلال وعدم التماثل بين الحكومات والقطاع الخاص. والمجال رحب لاستيعاب - الإبلاغ من قِبل الشركات في الإحصاءات الوطنية، غير أن اعتماد نُهُج مختلفة إزاء تجميع البيانات قد يشكل تحدياً.

٤٩- وتطرّقت المشاركة في حلقة النقاش عن الاتحاد الفيدرالي العالمي لنقابات العمال إلى قضايا اجتماعية مثل عدم المساواة والبطالة والعمالة الناقصة. وأشارت إلى أن الإبلاغ من قِبل الشركات محدود عموماً فيما يتعلق بالمعلومات عن حقوق العمال الأساسية، وذلك وفقاً لتقرير أعدته مؤخراً منظمة شير أكشان (ShareAction). ومع ذلك، ثمة إقرار متزايد بأن نوعية ظروف العمل تشكّل عنصراً رئيسياً من عناصر الإدارة الرشيدة ورفاه الشركات. فعلى سبيل المثال، أطلقت لجنة رأسمال العمال مبادرة لإصدار مبادئ توجيهية بشأن تقييم حقوق الإنسان للعمال ومعايير العمل الرامية إلى تشجيع الاستثمار المسؤول وإشراك وكالات تصنيف الاستدامة بهدف سد الثغرات في التقارير المتعلقة بحقوق العمال. ونتيجة لذلك، وضعت مجموعة من المؤشرات في ١٢ مجالاً، بما في ذلك الحوار الاجتماعي وتكوين القوة العاملة.

٥٠- وسلّط المشارك في حلقة النقاش عن شركة غاذر (Gather) الضوء على حوافز الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وافتراضاته. ورأى المشارك أن الإبلاغ عملية مهمة لكن ينبغي تعديل نشاط وسلوك الشركة ليكونان أكثر انسجاماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة جزءاً أصيلاً من المؤسسات التجارية وأن تُدمج في استراتيجيات الشركات ومخاطرها ومؤشرات أدائها الرئيسية.

٥١- وأوضح ممثل لمؤسسة كاريليون بي إل سي (Carillion Plc) كفاءة النهج المقترح للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم مثال تطبيقي لشركته، وهو نهج مكَّنها من تحقيق أرباح إضافية عن طريق تضمين أنشطتها استراتيجية وسلوكاً قائمين على التنمية المستدامة.

٥٢- وقال ممثل لمجموعة بي تي (BT Group) إن أهداف التنمية المستدامة تتواءم مع برامج وسياسات الشركة التي تساعد في تحقيق نتائج في عدد من الأهداف. بيد أن الانتقال من إبلاغ فرادى الشركات إلى لوحة متابعة عالمية قائمة على البيانات بشأن أهداف التنمية المستدامة، يقتضي بلورة مجموعة أدق من المقاييس العالمية فيما يتصل بجميع الأهداف.

٥٣- وأفاد ممثل للمجموعة السويسرية لإعادة التأمين بأنه توجد بالفعل معايير إبلاغ مختلفة عديدة وبأن عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الشركات كبير. وثمة ثلاثة تحديات رئيسية في هذا الصدد تتمثل في اختيار أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ووضع مؤشرات مرتبطة بمجالات النشاط الرئيسية للمؤسسات التجارية وإدماج الإبلاغ عن الاستدامة في عملية الإبلاغ المالي.

٥٤- وأعرب أحد المشاركين في مناقشة لاحقة عن اهتمامه بتجربة الإبلاغ عن التنمية المستدامة في سياق النفايات الإلكترونية وقدرات مراكز البيانات. وقال أحد المشاركين في حلقة النقاش إن شركته أعدت تقريراً عن النفايات في إطار فئة عامة واحدة بدلاً من عدة فئات منفصلة، وإنها تسعى باستمرار إلى إيجاد سبل لتحسين كفاءة الطاقة في مراكز البيانات واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

٥٥- وفيما يتعلق باختيار الشركات من أجل تحليل ممارسات الإبلاغ عن الاستدامة التي أشارت إليها خبيرة الأونكتاد في عرضها، أعرب مشارك آخر عن تخوفه من أن الشركات الكبرى المختارة قد لا تكون ممثلة لمعظم الشركات. وشدد على أهمية تقديم توصيات واضحة وبذل جهود إضافية لفهم الثغرات في الإفصاحات.

٥٦- غير أن أحد المشاركين في حلقة النقاش قال إن للشركات الكبرى بالفعل أفضل الممارسات في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ما زالت تحسّن خبراتها في هذا المجال. وقالت إحدى المشاركين في حلقة النقاش إنها تستخدم التوجيه ذاته لكل من الشركات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة الحجم لأن النهج قائم على المبادئ ذاتها. وأضاف مشارك آخر أن الشركات الكبيرة تتألف من كيانات صغيرة ومن ثم فإن المعايير قابلة للتطبيق عليها وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على حد سواء.

٥٧- واقترح أحد المشاركين في حلقة النقاش إعطاء الأولوية للاحتياجات والمعايير بدلاً من إضافة تعقيدات أخرى. وقال متكلّم آخر إن كلفة جمع البيانات تتراجع باطراد في ظل الحالة الراهنة للتطور التكنولوجي. وعلاوة على ذلك، ينبغي مراعاة مستوى نضج الكيان المعني عند وضع معايير ومدونات الإبلاغ عن الاستدامة.

٥٨- وسلّط أحد الوفود الضوء على الفجوة بين تجربة البلدان المتقدمة والبلدان النامية والإجحاف الذي قد تنطوي عليه المقارنة بين جهودها المبذولة في هذا الصدد. وردّاً على ذلك، قال أحد المشاركين في حلقة النقاش إن جميع البلدان ستكون قادرة على تنفيذ المؤشرات الأساسية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة كمستوى أساسي من الإبلاغ وقد تُمنح فرصة تجاوز هذه المتطلبات لإدراج إفصاحات إضافية.

٥٩- وقدّم ممثل لأمانة الأونكتاد توضيحات إضافية بشأن الأهداف المبينة في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/78. ولم تقتصر الدراسة الاستقصائية التي نوقشت في الوثيقة على تقارير الشركات، بل شملت أيضاً وكالات التصنيف البيئي والاجتماعي والإداري ومختلف الممارسات القطرية، بهدف تحديد المؤشرات الأكثر شيوعاً فيما يتصل بالأهداف. وفيما يتعلق بالحدود القانونية في مجال الاستدامة والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، من المهم ضمان الاتساق بشأن كيفية تحديد تلك الحدود فيما يتعلق بأهداف الإبلاغ المالي وفقاً لإطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وبالاستدامة والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة.

دال- مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١- تحديث تنفيذ أداة التطوير المحاسبي

٦٠- لدى تقديم هذا البند من جدول الأعمال، أبرز أحد ممثلي أمانة الأونكتاد الجوانب الرئيسية من أداة التطوير المحاسبي، مشيراً إلى أنها تمثل أداة تقييم ذاتي موجّه تهدف إلى تعزيز البنية الأساسية للإبلاغ في بلد ما. وتيسّر الأداة بناء توافق الآراء على الصعيد الوطني من أجل وضع خطة عمل لأنشطة بناء القدرات. وتتمثل مكونات الأداة في استبيان وبيانات مرجعية ونموذج إحصائي وإرشادات بشأن كيفية تطبيقها. وقد وضعت هذه الأداة في إطار عملية واسعة لبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي وهي تشكل نهجاً شمولياً إزاء مساعدة البلدان على بناء الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق تقارب دولي في مجال المحاسبة والإبلاغ، مع توفير قياسات كمية لتقييم التقدم الذي يحرزه بلد ما فيما يتعلق ببناء القدرات بمرور الوقت.

٦١- وقدّمت ممثلة وزارة مالية كازاخستان نتائج تطبيق أداة التطوير المحاسبي في بلدها خلال فترة ما بين دورات فريق الخبراء. وقدمت لمحة عامة عن تطور البنية الأساسية للإبلاغ في بلدها منذ اتخاذ قرار تنفيذ أداة التطوير المحاسبي في عام ٢٠١٤. وشملت التوصيات المنبثقة عن مشاورات أصحاب المصلحة إنشاء سلطة إشراف مستقلة وتحسين المهارات في مهنة المحاسبة والتحضير لاعتماد معايير ومدونات دولية إضافية.

٦٢- وأشار بعض الخبراء الذين يمثلون عدداً من الدول الأعضاء التي طبقت أداة التطوير المحاسبي إلى أن الأداة مكّنتهم من التصدي للتحديات التي اعترضت بناء القدرات من أجل إبلاغ عالي الجودة والوفاء بالمتطلبات الدولية في هذا المجال. ولقد تبادلوا خبراتهم بشأن الأداة

بوصفها أداة استراتيجية في يد المستخدمين لتقييم الاحتياجات والفجوات في البنية الأساسية، وتحديد النقاط المرجعية فيما يتعلق بأفضل الممارسات العالمية وصياغة خطط الإصلاح لتحقيق الإبلاغ العالي الجودة. وكخارطة طريق داخلية للإصلاحات، تنطوي هذه الأداة على فائدة خاصة تفوق فائدتها كأداة للمقارنة بين البلدان التي بلغت مستويات مختلفة من التنمية.

٦٣- وخلص العديد من المشاركين إلى أن أداة التطوير المحاسبي تمثل وسيلة مفيدة لتقييم الثغرات التنظيمية في بناء القدرات وناقشوا أوجه التآزر وأوجه التداخل المحتمل بين الأداة وتقارير البنك الدولي بشأن احترام المعايير والمدونات. وأوضحت أمانة الأونكتاد العلاقة بين هذه التقارير وأداة التطوير المحاسبي، مشيرة إلى ما تلقته الأداة إبّان وضعها من مساهمات كبيرة من البنك الدولي. وأفاد أحد ممثلي أمانة الأونكتاد بأن تنفيذ الأداة في بلدان مختلفة كشف النّقاب عن مواطن ضعف مؤسسية مشتركة، لا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ غير المالي ورصد الامتثال والإنفاذ. ولاحظ ممثل للبنك الدولي أن الآليتين تكملان بعضهما البعض.

٦٤- وطلب وفدا الكاميرون وكولومبيا دعم الأونكتاد لتطبيق أداة التطوير المحاسبي، في حين طلبت وفود أخرى تحديث الأداة لتعبر عن أهداف التنمية المستدامة وآخر التطورات في الإبلاغ المتكامل.

٢- بناء القدرات من أجل الإدماج المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإمكانية حصولها على التمويل

٦٥- قدم أحد ممثلي أمانة الأونكتاد موجزاً عن مشروعها الحالي للمساعدة التقنية الذي يجري تمويله من حساب الأمم المتحدة للتنمية ("دعم صانعي السياسات في البلدان النامية في صياغة سياسات وطنية لتنظيم المشاريع من خلال تنفيذ أطر سياسات تنظيم المشاريع"). وصُمّم المشروع للجمع بين تعزيز إقامة المشاريع والإدماج المالي من خلال بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال المحاسبة والتأمين.

٦٦- وفي المناقشة المتعلقة بتنفيذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمعايير المحاسبة، اتفق المشاركون اتفاقاً واسعاً على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم محرك أساسي للنشاط الاقتصادي، غير أن المعايير تعتبر في أغلب الأحيان عبئاً لا وسيلة تتيح الحصول على التمويل وتحقيق النمو. وثمة حاجة إلى رفع مستوى المعرفة المالية وجعل المعايير أكثر مرونة واستجابة إلى احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية تدعيم اهتمامها بالإبلاغ وزيادة عدد المنضمة منها إلى القطاع الرسمي.

٦٧- وسلط أحد الخبراء الضوء على الفائدة التي ينطوي عليها التوجيه من المستوى الثالث من مبادئ الأونكتاد التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتباره خطوة أولى صوب إدخال معايير محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الولايات القضائية الجديدة.

٦٨- وطلب المشاركون بصفة عامة دعمهم في توفير التدريب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإدارة المالية، ودعمهم في الارتقاء بمهارات تقنيي المحاسبة. وغالباً ما تعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن دفع تكلفة محاسب معتمد أو تكون في غنى عنه، لكنها تستعين في المقابل بتقني معتمد. وقال الخبير القادم من الكاميرون إن من الصعب تكييف أطر المحاسبة المستوردة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضبط حساباتها بنفسها. وفي المقابل أشار الخبير القادم من كوت ديفوار إلى تحديات تعزيز الإبلاغ في سياق لا تزال فيه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم غير منظمة، في حين قال الخبير القادم من نيجيريا إن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تتعامل مع محاسبين إلا عند طلب قروض. وسلط مشاركون الضوء على الممارسات الجيدة في سنغافورة (وضع نموذج لمحاسبة المؤسسات الصغيرة وبرنامج يتيح للتقنيين تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) وفي كينيا (إضفاء المزيد من المرونة على متطلبات التسجيل في البورصة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم).

٦٩- وبخصوص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أشار ممثل لأمانة الأونكتاد إلى أن وضعه يؤول إلى الحكومات في سياق ولايتها القضائية الخاصة. واتّبع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أيضاً هذا النهج في وضع المعايير الدولية للإبلاغ المالي من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣- تحديثات مقدمة من منظمات دولية وإقليمية أخرى

٧٠- قال ممثل لمركز إصلاح الإبلاغ المالي التابع للبنك الدولي إن البنك وضع منهجية محسّنة جديدة بشأن تقارير مراعاة المعايير والمدونات. وقدم البنك الدولي الدعم إلى منظمات محاسبة مهنية ومجموعات تنظيمية ومؤسسات لتبادل المعارف بأشكال متنوعة مثل المؤتمر السنوي للإبلاغ والمحاسبة من أجل دعم النمو الاقتصادي الإقليمي (Crecer)، وهو مبادرة تعلّم في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تدعم النمو والتنمية الاقتصاديين في المنطقة عن طريق تحسين الإبلاغ المالي والمحاسبي في القطاعين العام والخاص. وتوخياً للمزيد من الفعالية، كان من المهم تصميم إصلاح الإبلاغ المالي بحيث يلائم القدرات والظروف المحلية.

٧١- وتحدث ممثل للمجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة عن السبل التي يتبعها المجلس في تشجيع مبادرةً ناشئة عن حركة الإبلاغ المتكامل. وقال إن الحوار المتعلق بحوكمة الشركات الذي تشارك فيه منظمات ذات تأثير دولي كبير في إبلاغ الشركات وسيلة لإذكاء الوعي بالإبلاغ المتكامل. وشكل المجلس شبكات للهيئات المحاسبية المهنية وصناديق تقاعد وأطلق مبادرة تكنولوجية. وهو يضطلع أيضاً بدور ناشط في شراكته مع البنك الدولي، إذ يبحث الأسباب التي يتعين من أجلها على القطاع العام اعتماد الإبلاغ المتكامل والسبل الكفيلة بتحقيق ذلك. وشدّد الممثل على أهمية العمل مع الأوساط الأكاديمية من خلال الشبكة الأكاديمية للمجلس بهدف إرساء أساس للإبلاغ المتكامل.

٧٢- وناقشت ممثلة لاتحاد المحاسبين المعتمدين في منطقة البحر الأبيض المتوسط بعض التزامات الاتحاد بما فيها ضرورة العمل على زيادة التكامل السوقي بين بلدان المنطقة. وشددت على أهمية بلورة أنشطة مشتركة. وذكرت على سبيل المثال برنامج ترانينيكس (Trainex) الذي سيتيح برامج تدرب وتدريب لطلاب منطقة البحر الأبيض المتوسط أو للمتخرجين الجدد في المنطقة. وتشمل أنشطة الاتحاد مشروعاً سيبدأ تنفيذه لإبراز أهمية مهنة المحاسبة وشهادة جديدة في تقييمات الأعمال التجارية سيقرها في عام ٢٠١٦ أحد أعضاء الاتحاد، وهو المجلس الأعلى لرابطة الخبراء المحاسبين، إلى جانب رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين.

٧٣- وقال ممثل لاتحاد المحاسبين الأفارقة إن مبادرات الاتحاد الحالية في أفريقيا تشمل إنشاء منظمات محاسبية مهنية وتنظيم حملات لتشجيع العضوية واتخاذ تدابير لتعزيز المنظمات المحاسبية المهنية القائمة ولاعتماد المعايير الدولية الرامية إلى تدعيم القدرات المحلية. وشدد على أهمية التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية لتشجيع تقاسم المعارف والموارد. وقال إن أداة التطوير المحاسبي تشكل في رأيه وسيلة للربط بين الحكومة والقطاع الخاص بإتاحة تمثيل دقيق لمهنة المحاسبة.

٧٤- وقال ممثل لرابطة المحاسبة للبلدان الأمريكية إن الرابطة تعمل على إدماج محاسبي الأمريكتين كافة. وإذ تعتمد الرابطة التعليم عنصراً رئيسياً لمستقبل مهنة المحاسبة، فهي تشارك في عدد من المبادرات التعليمية.

٧٥- وقال ممثل للاتحاد الأوروبي للمحاسبين ومراجعي الحسابات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إن هذه المؤسسات تؤدي دوراً مهماً، لا في الاقتصاد الأوروبي فحسب وإنما على الصعيد العالمي. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أجرى الاتحاد دراسة استقصائية بشأن ثمان من الدول الأعضاء فيه بهدف تحديد تأثيرات تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن المحاسبة (التوجيه 2013/34/EU). وحثّ الدول الأعضاء على دعوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مواجهة التحدي الذي يمثله النظر في اعتماد التفكير المتكامل والإبلاغ المتكامل.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٦- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، عضوي المكتب التاليين:

الرئيس: السيد جيرار **إي** (سنغافورة)

نائب الرئيس - المقرر: السيد هيلاري **باء. شيرويوا** (كينيا)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٧- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/76. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التنفيذ العملي لرصد امتثال وإنفاذ متطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات من أجل إبلاغ عالي الجودة

٤- تعزيز دور الإبلاغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دمج المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات

٥- مسائل أخرى

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين

٧- اعتماد التقرير

جيم- نتائج الدورة

٧٨- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استنتاجاته المتفق عليها، واتفق على أن يلخّص الرئيس المناقشات غير الرسمية. ووافق أيضاً على جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين (المرفق الأول).

دال- اعتماد التقرير

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٩- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائب الرئيس - المقرر، بوضع التقرير في صيغته النهائية، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تعزيز قابلية البيانات الواردة في التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤- دور الإفصاح في تقييم المخاطر وتحسين جدوى الإبلاغ من قبل الشركات في صنع القرار

٥- مسائل أخرى

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين

٧- اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور[٣]

١- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
البرازيل
بيلاروس
تركمانستان
تركيا
الجزائر
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جيبوتي
زمبابوي
سري لانكا
سنغافورة
سوازيلند
سويسرا
الصين
غامبيا
غانا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
كازاخستان
الكاميرون
كمبوديا
كوت ديفوار
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
ليتوانيا
مالطة
المغرب
المكسيك
نيبال
نيجيريا
وهنغاريا
هولندا

٢- وكان ممثلاً في الدورة عضو المؤتمر الآتي اسمه:

الكرسي الرسولي

٣- وكانت الدولة التالية غير العضو ممثلة بصفة مراقب في الدورة:

دولة فلسطين

(٣) تحتوي هذه القائمة على المشاركين المسجلين فقط. للحصول على القائمة النهائية للمشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/INF.9.

٤- وكانت ممثلة المنظمة الحكومية الدولية الآتية اسمها:

الاتحاد الأوروبي

٥- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التابعة للأمم المتحدة التالية أسماؤها مُمثلة في الدورة:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة

٦- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

مجموعة البنك الدولي

٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي

المنظمة الدولية لأرباب العمل